



ECONOMIC DIPLOMACY AS AN APPROACH TO SUSTAINING OIL COOPERATION BETWEEN IRAQ AND CHINA

Wasan Hussain Majeed¹, Iman Abbas Adulkareem² and Narjes Munther Abd³

¹ Engineering Technical College/ Najaf, Al-Furat Al-Awsat Technical University, 31001 Najaf, Iraq.

² Department of Chemical Engineering, College of Engineering, University of Kufa, Najaf, Iraq.

³ College of Medical Rehabilitation Technologies and Prosthetics/Najaf, Al-Furat Al-Awsat Technical University, 31001 Najaf, Iraq.

Orcid ID: ¹0009-0002-1236-447X, ²0009-0008-6539-7754, ³0009-0009-3739-5046

¹wasan.majeed.cnj1@atu.edu.iq

Article history:	Abstract:
Received: 8 th December 2025 Accepted: 7 th February 2026	This research aims to examine the role of economic diplomacy as an approach to achieving sustainable oil cooperation between Iraq and China. The study revealed that oil cooperation between the two countries has evolved beyond mere trade transactions into a long-term strategic partnership reliant on effective diplomatic tools, such as bilateral agreements and joint committees, to mitigate economic and political risks. The field study (a questionnaire) indicated that the majority of participants believe economic diplomacy is essential to ensuring the sustainability of oil cooperation, despite potential challenges including regional political instability and environmental issues, the effects of which can be mitigated through structured diplomatic and technical strategies. The research findings also demonstrated widespread optimism regarding the future prospects of cooperation, including expanding the partnership to encompass downstream oil industries and linking it to development initiatives such as the Belt and Road Initiative. Therefore, the research underscores the necessity of strengthening Iraq's diplomatic and economic capabilities to guarantee the continuation of oil cooperation and the achievement of sustainable economic development goals.

Keywords: Economic diplomacy, oil cooperation, economic partnership, long-term strategy.

الدبلوماسية الاقتصادية كمدخل لاستدامة التعاون النفطي بين العراق والصين

¹وسن حسين مجيد، ²ايمان عباس عبد الكريم و ³نرجس منذر عبد

¹ الكلية التقنية الهندسية/نجف، جامعة الفرات الاوسط التقنية، النجف الاشرف، العراق

² قسم الكيمياء، كلية الهندسة، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، العراق

³ كلية تقنيات التأهيل الطبي والاطراف الصناعية، جامعة الفرات الاوسط التقنية، النجف الاشرف، العراق

Orcid ID: ¹0009-0002-1236-447X, ²0009-0008-6539-7754, ³0009-0009-3739-5046

¹wasan.majeed.cnj1@atu.edu.iq

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية كمدخل لتحقيق استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين. أظهرت الدراسة أن التعاون النفطي بين البلدين لم يقتصر على المعاملات التجارية، بل أصبح شراكة استراتيجية طويلة الأمد تعتمد على أدوات دبلوماسية فعالة، مثل الاتفاقيات الثنائية واللجان المشتركة، لتقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية. بينت الدراسة الميدانية (الاستبيان) أن غالبية المشاركين يرون أن الدبلوماسية الاقتصادية أساسية لضمان استدامة التعاون النفطي، مع وجود تحديات محتملة تشمل التقلبات السياسية الإقليمية والقضايا البيئية، التي يمكن التخفيف من أثارها من خلال استراتيجيات دبلوماسية وتقنية منظمة. أظهرت نتائج البحث أيضاً وجود تفاؤل واسع بشأن الآفاق المستقبلية للتعاون، بما في ذلك توسيع الشراكة لتشمل الصناعات النفطية التحويلية وربطها بمبادرات تنموية مثل الحزام والطريق. ومن ثم، يؤكد البحث على ضرورة تعزيز القدرات الدبلوماسية والاقتصادية للعراق لضمان استمرار التعاون النفطي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التعاون النفطي، الشراكة الاقتصادية، الاستراتيجية طويلة الامد.

Abstract

This research aims to examine the role of economic diplomacy as an approach to achieving sustainable oil cooperation between Iraq and China. The study revealed that oil cooperation between the two countries has evolved beyond mere trade transactions into a long-term strategic partnership reliant on effective diplomatic tools, such as bilateral agreements and joint committees, to mitigate economic and political risks. The field study (a questionnaire) indicated that the majority of participants believe economic diplomacy is essential to ensuring the sustainability of oil cooperation, despite potential challenges including regional political instability and environmental issues, the effects of which can be mitigated through structured diplomatic and technical strategies. The research findings also demonstrated widespread optimism regarding the future prospects of cooperation, including expanding the partnership to encompass downstream oil industries and linking it to development initiatives such as the Belt and Road Initiative. Therefore, the research underscores the necessity of strengthening Iraq's diplomatic and economic capabilities to guarantee the continuation of oil cooperation and the achievement of sustainable economic development goals.

Keywords: Economic diplomacy, oil cooperation, economic partnership, long-term strategy.

المقدمة

تُعدّ الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم الأدوات المعاصرة في إدارة العلاقات الدولية، إذ لم تعد السياسة الخارجية مقتصرة على الأبعاد السياسية والأمنية فحسب، بل أصبحت المصالح الاقتصادية (1). أصبحت مجالات الطاقة والموارد الاستراتيجية، محورًا رئيسيًا في صياغة الشراكات الدولية المستدامة (2). يبرز قطاع النفط بوصفه عنصرًا حاسمًا في توجيه التفاعلات بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، لما له من تأثير مباشر في النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وأمن الطاقة العالمي (3). يمتلك العراق أحد أكبر الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم، ما يجعله فاعلاً مهمًا في سوق الطاقة الدولية (4)، في حين تمثل الصين واحدة من أكبر الدول المستهلكة للطاقة، وتسعى باستمرار إلى تنويع مصادرها النفطية وتأمين إمدادات مستقرة طويلة الأمد (5). وقد أدى هذا التلاقح في المصالح إلى تنامي التعاون النفطي بين العراق والصين خلال العقود الأخيرة، سواء عبر عقود الخدمة النفطية، أو الاستثمارات المباشرة، أو اتفاقيات الطاقة المرتبطة بمشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية (6). أن استدامة هذا التعاون لا يمكن ضمانها بالاعتماد على المصالح الاقتصادية الآنية وحدها، بل تتطلب إطارًا دبلوماسيًا اقتصاديًا فاعلاً قادرًا على إدارة التحديات السياسية (7)، وتقلبات أسعار النفط، والتحويلات الجيوسياسية، فضلًا عن التغيرات في سياسات الطاقة العالمية والاتجاه المتزايد نحو مصادر الطاقة البديلة (8). من هنا تبرز أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كمدخل استراتيجي يوازن بين تحقيق المكاسب الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشركاء الدوليين (9). يسعى هذا البحث إلى تحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين، من خلال دراسة طبيعة العلاقات النفطية بين البلدين (10)، وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية المستخدمة، ومدى قدرتها على تعزيز الشراكة طويلة الأمد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (11). كما يهدف البحث إلى تقديم رؤية تحليلية تسهم في تطوير السياسات العراقية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية بما يخدم المصالح الوطنية ويعزز مكانة العراق في سوق الطاقة العالمية (12).

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من التطور الملحوظ في حجم التعاون النفطي بين العراق والصين، إلا أن هذا التعاون ما زال يواجه تحديات بنيوية تتعلق بتقلبات السوق النفطية العالمية، والتغيرات الجيوسياسية، والضغط السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، فضلًا عن محدودية توظيف أدوات الدبلوماسية الاقتصادية بشكل مؤسسي ومستدام. وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل حول مدى قدرة الدبلوماسية الاقتصادية على تحويل التعاون النفطي بين العراق والصين من علاقة قائمة على المصالح قصيرة الأمد إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد قادرة على الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية والسياسية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة توضح دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم استدامة هذا التعاون وتعظيم مكاسبه للطرفين، ولاسيما للعراق بوصفه دولة ريعية تسعى إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

ثانيًا: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أهم محاور العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وهو محور الطاقة، من خلال منظور الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة استراتيجية في السياسة الخارجية. كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على التجربة العراقية-الصينية في التعاون النفطي، بوصفها نموذجًا يمكن الاستفادة منه في صياغة سياسات اقتصادية ودبلوماسية أكثر فاعلية. ويكتسب البحث أهمية خاصة للعراق، إذ يسهم في تقديم رؤى علمية تساعد صانعي القرار على تطوير آليات التفاوض وإدارة الشراكات النفطية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز التنمية المستدامة، فضلًا عن إثراء الأدبيات العربية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية والطاقة.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أبرزها:

1. توضيح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها في سياق العلاقات الدولية المعاصرة.
2. تحليل طبيعة التعاون النفطي بين العراق والصين وأبعاده الاقتصادية والدبلوماسية.
3. تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز استدامة التعاون النفطي بين البلدين.
4. تحديد أبرز التحديات التي تواجه هذا التعاون في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.
5. تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تطوير الأداء الدبلوماسي الاقتصادي العراقي في قطاع النفط.

رابعًا: تساؤلات البحث

ينطلق البحث من مجموعة من التساؤلات الرئيسية، من أهمها:

1. ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية، وما أدواتها الرئيسية في مجال الطاقة؟
2. ما طبيعة التعاون النفطي بين العراق والصين، وما محددهاته الاقتصادية والسياسية؟

3. إلى أي مدى تسهم الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق استدامة التعاون النفطي بين البلدين؟
4. ما أبرز التحديات التي تعيق تعميق هذا التعاون على المدى الطويل؟
5. كيف يمكن للعراق توظيف الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية لتعزيز شراكته النفطية مع الصين؟

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى جملة الأنشطة والسياسات التي تعتمد عليها الدولة من خلال أدواتها الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية في الخارج، وتعزيز موقعها في النظام الاقتصادي الدولي. وتُعد الدبلوماسية الاقتصادية امتداداً معاصراً للدبلوماسية التقليدية، إذ تركز على دعم التجارة الخارجية، وجذب الاستثمارات، وتأمين الموارد الاستراتيجية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية طويلة الأمد. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل العولمة الاقتصادية وتشابك المصالح بين الدول، ولاسيما في القطاعات الحيوية مثل الطاقة.

ثانياً: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع الطاقة

تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع الطاقة على مجموعة من الأدوات، من أبرزها الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وعقود الاستثمار والتطوير، والدبلوماسية التفاوضية. إضافة إلى دور البعثات الدبلوماسية والملحقيات الاقتصادية في تسهيل التعاون بين الحكومات والشركات. كما تشمل هذه الأدوات توظيف الاستقرار القانوني والضمانات السيادية، وتبادل الخبرات الفنية، وربط مشاريع الطاقة بمشاريع تنمية أوسع في مجالات البنية التحتية والصناعة. وتُعد هذه الأدوات ذات أهمية خاصة في قطاع النفط لما يتسم به من حساسية استراتيجية وتأثر بالعوامل السياسية والأمنية.

ثالثاً: النفط بوصفه مورداً استراتيجياً في العلاقات الدولية

يمثل النفط أحد أهم الموارد الاستراتيجية في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ يتجاوز كونه سلعة اقتصادية ليصبح عاملاً مؤثراً في التوازنات السياسية والتحالفات الدولية. وقد أسهمت السيطرة على مصادر النفط وتأمين طرق إمداده في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للعديد من الدول، ولاسيما الدول المنتجة والدول الصناعية الكبرى. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى التعاون النفطي بوصفه أداة لتعزيز النفوذ السياسي، وتحقيق أمن الطاقة، وضمان الاستقرار الاقتصادي، ما يجعل الدبلوماسية الاقتصادية عنصراً حاسماً في إدارة هذا المورد الحيوي.

رابعاً: العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية واستدامة التعاون النفطي

تقوم استدامة التعاون النفطي على قدرة الدول الشريكة على إدارة مصالحها المشتركة ضمن إطار مؤسسي مرن وقابل للتكيف مع المتغيرات الدولية. وتلعب الدبلوماسية الاقتصادية دوراً محورياً في هذا السياق من خلال تقليل المخاطر السياسية، وتعزيز الثقة المتبادلة، واحتواء الخلافات المحتملة عبر الحوار والتفاوض. كما تسهم في تحويل التعاون النفطي من علاقة تعاقدية محدودة إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد، ترتكز على تبادل المصالح وتحقيق المنافع المتبادلة، وهو ما يشكل الأساس النظري الذي ينطلق منه هذا البحث في تحليل حالة التعاون النفطي بين العراق والصين.

منهجية البحث

أولاً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي-التحليلي، لكونه الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية-الدبلوماسية وتحليل أبعادها النظرية والتطبيقية. إذ يُستخدم المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية وقطاع النفط، في حين يُوظف المنهج التحليلي في تفسير طبيعة التعاون النفطي بين العراق والصين، وتحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق استدامة هذا التعاون في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

ثانياً: أدوات البحث ومصادر البيانات

استند البحث إلى مجموعة من الأدوات العلمية، تمثلت في:

1. تحليل الوثائق الرسمية المتعلقة بالاتفاقيات النفطية والتعاون الاقتصادي بين العراق والصين.
 2. تحليل الدراسات والتقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية ومراكز البحوث المتخصصة في شؤون الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية.
 3. مراجعة الأدبيات العلمية المنشورة في المجالات المحكمة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.
- وقد تم توظيف هذه المصادر بشكل نقدي بهدف استخلاص المؤشرات الدالة على مستوى الاستدامة في التعاون النفطي بين البلدين.

ثالثاً: حدود البحث

يُحدد البحث بمجموعة من الحدود، أبرزها:

1. الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في التعاون النفطي بين العراق والصين، دون التوسع في مجالات التعاون الاقتصادي الأخرى.
2. الحدود المكانية: يركز البحث على العراق والصين بوصفهما طرفي العلاقة محل الدراسة.
3. الحدود الزمنية: يغطي البحث فترة تنامي التعاون النفطي بين البلدين في مرحلة ما بعد عام 2003، مع الإشارة إلى أبرز التطورات المعاصرة ذات الصلة.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الدبلوماسية الاقتصادية تشكل عاملاً حاسماً في تعزيز استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين، من خلال إدارة المصالح المشتركة، وتقليل المخاطر السياسية والاقتصادية، وتحويل التعاون النفطي من علاقات تعاقدية قصيرة الأمد إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد.

المبحث الأول: واقع التعاون النفطي بين العراق والصين

المطلب الأول: تطور العلاقات النفطية بين العراق والصين

شهدت العلاقات النفطية بين العراق والصين تطورًا ملحوظًا منذ مطلع الألفية الثالثة، ولاسيما في مرحلة ما بعد عام 2003، إذ اتجه العراق إلى تنويع شركائه الدوليين في قطاع الطاقة في إطار إعادة بناء اقتصاده وتعزيز قدرته الإنتاجية. وفي هذا السياق، برزت الصين بوصفها شريكًا استراتيجيًا مهمًا، مدفوعة بحاجتها المتزايدة إلى مصادر طاقة مستقرة لتلبية متطلبات النمو الصناعي والاقتصادي المتسارع. وقد أسهم هذا التلاقي في المصالح في إرساء أسس تعاون نفطي متنامٍ بين البلدين.

وتجلى هذا التعاون من خلال دخول الشركات النفطية الصينية إلى السوق العراقية، ولاسيما في جولات التراخيص النفطية، حيث شاركت شركات مثل "CNPC" و "CNOOC" في تطوير عدد من الحقول النفطية الكبرى. وقد مثل هذا الانخراط الصيني تحولًا نوعيًا في هيكل الشراكات النفطية العراقية، إذ اعتمد على عقود طويلة الأمد قائمة على تبادل المصالح الاقتصادية، مع تقليل الأعباء المالية المباشرة على الجانب العراقي مقارنة ببعض نماذج الاستثمار الأخرى.

كما تعززت العلاقات النفطية بين البلدين في إطار توجه الصين نحو تأمين إمدادات طاقة مستقرة ضمن استراتيجيتها أمن الطاقة، في حين وجد العراق في الصين شريكًا اقتصاديًا قادرًا على توفير التمويل والخبرة الفنية وتنفيذ المشاريع الكبرى. وأسهم هذا التقارب في نقل العلاقات النفطية من مستوى التعاون المحدود إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية المتنامية.

المطلب الثاني: أشكال التعاون والاستثمارات النفطية الصينية في العراق
تتخذ الاستثمارات النفطية الصينية في العراق عدة أشكال، أبرزها عقود الخدمة الفنية لتطوير الحقول النفطية، والمشاركة في عمليات الاستخراج والإنتاج، فضلًا عن المساهمة في مشاريع البنية التحتية المرتبطة بقطاع النفط. وقد تميزت هذه الاستثمارات بطابعها طويل الأمد، ما يعكس توجهًا صينيًا نحو بناء علاقات مستقرة مع العراق في مجال الطاقة.

كما شمل التعاون النفطي بين البلدين اتفاقيات ربطت النفط بمشاريع تنمية، وهو ما تجسد في نماذج "النفط مقابل الإعمار"، حيث استُخدمت عائدات النفط في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويُعد هذا النموذج أحد أبرز مظاهر الدبلوماسية الاقتصادية، إذ يربط المصالح النفطية بالأهداف التنموية، ويعزز الاستفادة المتبادلة بين الطرفين.

وإلى جانب ذلك، أسهمت الشركات الصينية في نقل الخبرات الفنية والتكنولوجية إلى قطاع النفط العراقي، سواء في مجالات الحفر أو إدارة الحقول أو تطوير الطاقات الإنتاجية. وقد ساعد هذا الأمر في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية للقطاع النفطي العراقي، مع الحفاظ على سيادة الدولة على مواردها الطبيعية.

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتعاون النفطي
يحمل التعاون النفطي بين العراق والصين أبعادًا اقتصادية وسياسية متداخلة، إذ يسهم اقتصاديًا في تعزيز الإيرادات النفطية العراقية، وتحسين القدرة الإنتاجية، ودعم الاستقرار المالي للدولة. كما يوفر للعراق شريكًا اقتصاديًا أقل تأثيرًا بالضغط السياسية التقليدية، مقارنة ببعض القوى الدولية الأخرى، ما يمنحه هامشًا أوسع في إدارة علاقاته النفطية.

أما على الصعيد السياسي، فقد أسهم التعاون النفطي في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وفتح قنوات حوار دبلوماسي أوسع تشمل مجالات اقتصادية وتنموية متعددة. كما مكّن الصين من تعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط بوصفها فاعلاً اقتصاديًا رئيسيًا، دون الانخراط المباشر في النزاعات السياسية، وهو ما يتماشى مع نهجها القائم على "الدبلوماسية الاقتصادية الهادئة".
ويعكس هذا التداخل بين البعدين الاقتصادي والسياسي أهمية توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لإدارة التعاون النفطي بشكل يحقق الاستقرار والاستدامة، وهو ما يمهد للانتقال إلى المبحث التالي المتعلق بدور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز هذا التعاون على المدى الطويل.

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الاقتصادية في استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين

المطلب الأول: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة التعاون النفطي

تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة التعاون النفطي بين العراق والصين على مجموعة من الأدوات التي تسهم في تنظيم المصالح المشتركة وتعزيز الاستقرار في العلاقات الثنائية. وتتمثل هذه الأدوات في الاتفاقيات الثنائية الرسمية، والإطار القانوني المنظم لعقود النفط، إضافة إلى القنوات الدبلوماسية المباشرة التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومات والشركات النفطية العاملة في البلدين. وقد أسهم هذا الإطار المؤسسي في توفير بيئة أكثر استقرارًا للاستثمارات النفطية الصينية في العراق.

كما تلعب الزيارات الرسمية المتبادلة واللجان الاقتصادية المشتركة دورًا مهمًا في تنسيق السياسات النفطية ومعالجة التحديات التي قد تواجه تنفيذ المشاريع المشتركة. وتُعد هذه الآليات من أبرز مظاهر الدبلوماسية الاقتصادية، إذ تتيح للطرفين إعادة تقييم المصالح وتكييف الاتفاقيات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية. وقد انعكس ذلك إيجابًا على استمرارية التعاون النفطي رغم التقلبات التي يشهدها سوق النفط العالمي.

إلى جانب ذلك، ساهم توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في ربط التعاون النفطي بمشاريع تنمية أوسع، ما عزز من قبول هذا التعاون على المستوى الداخلي في العراق. فربط النفط ببرامج الإعمار والتنمية منح العلاقات النفطية بعدًا استراتيجيًا يتجاوز الإطار التجاري البحت، ويعزز من استدامتها على المدى الطويل.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الاقتصادية في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة المتبادلة
تُعد المخاطر السياسية والاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الاستثمارات النفطية، ولاسيما في الدول المنتجة التي تمر بظروف انتقالية. وفي هذا السياق، أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية في تقليل مستوى هذه المخاطر من خلال توفير ضمانات سياسية وقانونية للشركات الصينية، وتعزيز مناخ الثقة بين الطرفين. وقد تم ذلك عبر الحوار المستمر، وإعادة التفاوض عند الضرورة، وتفعيل القنوات الدبلوماسية لحل الإشكالات المحتملة.

كما لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دورًا مهمًا في تعزيز الثقة المتبادلة من خلال الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات، واحترام سيادة العراق على موارده الطبيعية، مع مراعاة المصالح الاقتصادية الصينية. وقد أدى هذا التوازن إلى خلق علاقة قائمة على الشراكة بدلًا من التبعية، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا لاستدامة التعاون النفطي.

وتبرز أهمية هذا الدور في قدرة العلاقات العراقية-الصينية على الاستمرار رغم التغيرات في البيئة السياسية الإقليمية والدولية، ما يعكس نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقة النفطية ضمن إطار براغماتي ومرن.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها مدخلًا للشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد لم يعد التعاون النفطي بين العراق والصين مقتصرًا على التبادل التجاري أو الاستثمارات المباشرة، بل تطور ليأخذ طابع الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد، وهو ما يعكس فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في إعادة صياغة طبيعة العلاقة بين البلدين. فقد أسهمت هذه الدبلوماسية في توسيع مجالات التعاون لتشمل نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وربط قطاع النفط بمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة.

كما مكّنت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية من تعزيز موقعه التفاوضي، عبر تنويع شركائه وتقليل الاعتماد على طرف واحد، في حين حققت الصين هدفها في تأمين إمدادات طاقة مستقرة ضمن إطار شراكة متوازنة. ويظهر هذا التفاعل أن الدبلوماسية الاقتصادية ليست مجرد أداة مساندة، بل عنصرًا بنيويًا في تحقيق الاستدامة في التعاون النفطي. ويمثل هذا التحول الأساس الذي يمكن البناء عليه لاستشراف آفاق مستقبلية أكثر استقرارًا للتعاون النفطي بين البلدين، وهو ما يفود إلى المبحث الثالث المتعلق بالتحديات والآفاق المستقبلية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وآفاقه المستقبلية

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والسياسية يواجه التعاون النفطي بين العراق والصين جملة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في استدامته على المدى الطويل. فمن الناحية الاقتصادية، تُعد تقلبات أسعار النفط العالمية أحد أبرز العوامل المؤثرة في جدوى الاستثمارات النفطية، إذ تنعكس هذه التقلبات على الإيرادات الحكومية العراقية وعلى خطط التوسع والاستثمار للشركات النفطية الصينية. كما يضاف إلى ذلك التحدي المرتبط بالاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على العوائد النفطية، ما يزيد من حساسية العلاقة النفطية تجاه الأزمات الاقتصادية العالمية. أما على الصعيد السياسي، فتتمثل التحديات في البيئة الإقليمية غير المستقرة، وتداخل المصالح الدولية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى الضغوط السياسية التي قد تمارسها بعض القوى الكبرى على مسارات التعاون النفطي العراقي مع شركاء دوليين مختلفين. وقد تؤثر هذه العوامل في مناخ الاستثمار وفي استمرارية تنفيذ المشاريع النفطية، ما يتطلب دورًا أكثر فاعلية للدبلوماسية الاقتصادية في احتواء هذه التحديات.

كما يبرز التحدي المتعلق بالإطار القانوني والإداري، ولاسيما ما يرتبط بتعدد الجهات المعنية بقطاع النفط في العراق، والتغيرات في السياسات أو القوانين المنظمة للاستثمار، وهو ما قد يؤثر في ثقة المستثمرين على المدى الطويل إذا لم تتم معالجته ضمن رؤية مؤسسية واضحة.

المطلب الثاني: التحديات الفنية والبيئية إلى جانب التحديات الاقتصادية والسياسية، يواجه التعاون النفطي بين العراق والصين تحديات فنية وبيئية تتعلق بتطوير الحقول النفطية وإدارة الموارد بشكل مستدام. فالكثير من الحقول النفطية العراقية تتطلب استثمارات كبيرة في التقنيات الحديثة لرفع كفاءة الإنتاج وتقليل الهدر، وهو ما يستدعي تعزيز التعاون في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية. كما تفرض القضايا البيئية نفسها بوصفها أحد التحديات المعاصرة في قطاع النفط، خاصة في ظل الاتجاه العالمي نحو تقليل الانبعاثات الكربونية والالتزام بمعايير التنمية المستدامة. ويُعد التعامل مع هذه القضايا عنصرًا مهمًا في الحفاظ على استدامة التعاون النفطي، إذ يتطلب الأمر إدماج البعد البيئي ضمن الاتفاقيات النفطية، وتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتشجيع استخدام تقنيات أكثر صداقة للبيئة.

وتبرز هنا أهمية التنسيق بين الجانبين في تبني سياسات طاقة أكثر توازنًا، تأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في آن واحد.

المطلب الثالث: آفاق التعاون النفطي في ظل المتغيرات الدولية على الرغم من التحديات القائمة، فإن آفاق التعاون النفطي بين العراق والصين تبدو واعدة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. فالتوجه الصيني نحو تعزيز مبادرة "الحزام والطريق" يوفر فرصًا جديدة لربط التعاون النفطي بمشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في العراق. كما يتيح للعراق إمكانية الاستفادة من الخبرات الصينية في مجالات التمويل، والتنفيذ السريع للمشاريع، وتطوير قطاع الطاقة. ومن جهة أخرى، يمكن للدبلوماسية الاقتصادية العراقية أن تلعب دورًا محوريًا في توسيع مجالات التعاون لتشمل الطاقات المساندة لقطاع النفط، مثل الصناعات البتروكيمياوية، وتخزين الطاقة، وتطوير الكوادر الوطنية. ويسهم هذا التوجه في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد الأحادي على تصدير النفط الخام، وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد العراقي.

ويعكس هذا المسار المستقبلي أهمية الانتقال من التعاون النفطي التقليدي إلى شراكة استراتيجية شاملة، تستند إلى رؤية طويلة الأمد، وتوظف الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة لتحقيق الاستدامة والتوازن في المصالح بين العراق والصين.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية (الاستبيان)

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج الاستبيان الوصفي-التحليلي لجمع آراء المشاركين حول دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين. يهدف هذا الاستبيان إلى قياس:

1. فعالية أدوات الدبلوماسية الاقتصادية.
2. التحديات التي تواجه التعاون النفطي.
3. الآفاق المستقبلية للتعاون العراقي-الصيني.

الجدول رقم 1 يوضح استبيان التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وآفاقه المستقبلية
ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة: الخبراء والمختصون في الاقتصاد الدولي، العلاقات الدولية، وقطاع النفط والطاقة.
- العينة 35: مشاركا (خبراء وموظفون مرتبطون بقطاع النفط)، تم اختيارهم قسديًا نظرًا لخبرتهم العملية والعلمية في الموضوع.

ثالثًا: أداة البحث (الاستبيان)

تم تصميم الاستبيان بحيث يغطي أربعة محاور رئيسية، باستخدام مقياس ليكرت 5 درجات:

= 5 أوافق بشدة، 4 = أوافق، 3 = محايد، 2 = لا أوافق، 1 = لا أوافق بشدة
المحاور والأسئلة:

المحور الأول: الدبلوماسية الاقتصادية

1. تسهم الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين.
2. تمتلك العراق أدوات دبلوماسية اقتصادية فاعلة لإدارة علاقاتها النفطية.
3. الاتفاقيات الثنائية تقلل المخاطر المرتبطة بالاستثمار النفطي.

المحور الثاني: التعاون النفطي العراقي-الصيني

4. يمثل التعاون النفطي مع الصين خيارًا استراتيجيًا للاقتصاد العراقي.
5. ساهمت الاستثمارات الصينية في تطوير القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي العراقي.
6. التعاون النفطي بين البلدين يتمتع بدرجة من الاستقرار مقارنة بشراكات أخرى.

المحور الثالث: التحديات والاستدامة

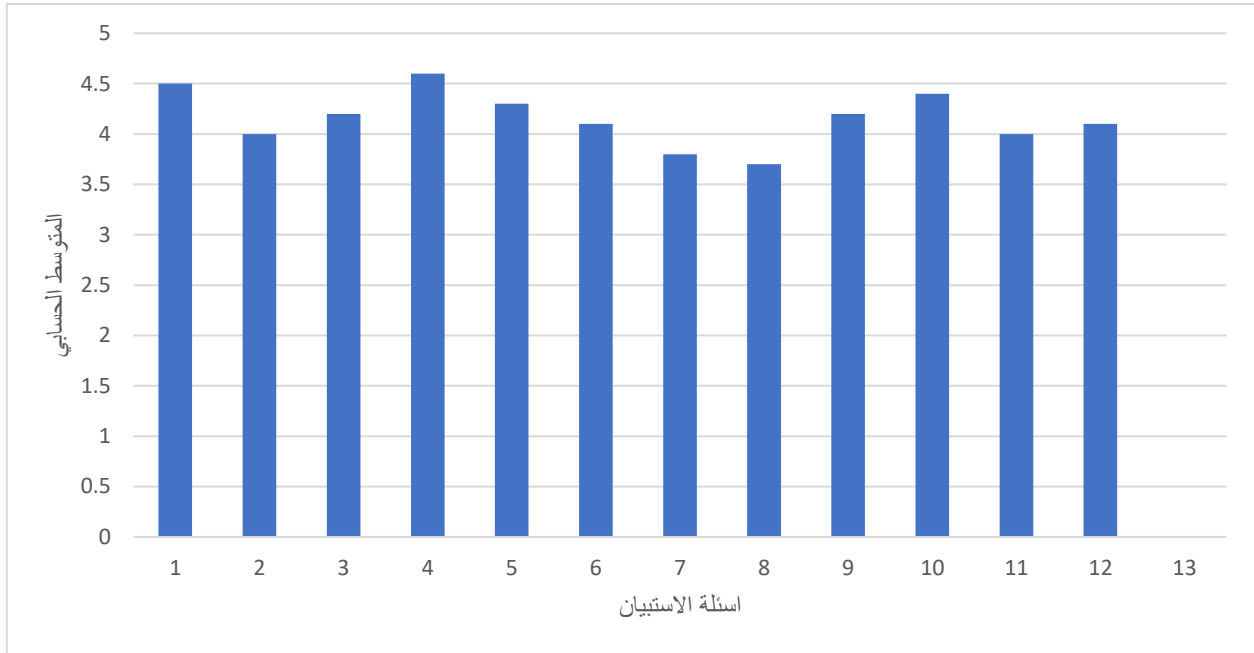
7. تؤثر المتغيرات السياسية الإقليمية على استدامة التعاون النفطي.
8. تمثل القضايا البيئية تحديًا مستقبليًا للتعاون النفطي.
9. تسهم الدبلوماسية الاقتصادية في تقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية.

المحور الرابع: الآفاق المستقبلية

10. يمتلك التعاون النفطي العراقي-الصيني آفاقًا واعدة على المدى الطويل.
11. يمكن توسيع التعاون ليشمل الصناعات النفطية التحويلية.
12. تسهم مبادرة الحزام والطريق في تعزيز استدامة التعاون النفطي.

جدول (1) استبيان التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وآفاقه المستقبلية

ت	أسئلة الاستبيان	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق (أوافق + أوافق بشدة)
1	تسهم الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين	4.5	85%
2	تمتلك العراق أدوات دبلوماسية اقتصادية فاعلة	4.0	78%
3	الاتفاقيات الثنائية تقلل المخاطر الاستثمارية	4.2	82%
4	التعاون النفطي مع الصين خيار استراتيجي للاقتصاد العراقي	4.6	88%
5	ساهمت الاستثمارات الصينية في تطوير قدرات القطاع النفطي العراقي	4.3	83%
6	التعاون النفطي بين البلدين يتمتع بالاستقرار	4.1	80%
7	المتغيرات السياسية الإقليمية تؤثر على استدامة التعاون النفطي	3.8	70%
8	القضايا البيئية تمثل تحديًا مستقبليًا	3.7	68%
9	الدبلوماسية الاقتصادية تقلل المخاطر السياسية والاقتصادية	4.2	82%
10	التعاون النفطي يمتلك آفاقًا واعدة على المدى الطويل	4.4	85%
11	يمكن توسيع التعاون ليشمل الصناعات التحويلية	4.0	78%
12	مبادرة الحزام والطريق تعزز استدامة التعاون النفطي	4.1	80%



الشكل (1) استبيان التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وآفاقه المستقبلية

رابعاً: تحليل النتائج

- في الشكل رقم (1) أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين يرون أن الدبلوماسية الاقتصادية عامل أساسي في استدامة التعاون النفطي، حيث سجل متوسط المحور الأول (4.23) مرتفعاً، ما يعكس إدراكاً واضحاً لأهمية الأدوات الدبلوماسية في إدارة العلاقات النفطية.
 - فيما يتعلق بالتحديات، أشار المشاركون إلى أن المتغيرات السياسية والإقليمية والقضايا البيئية تمثل تحديات محتملة (متوسط 3.77)، يمكن التخفيف من آثارها من خلال أدوات دبلوماسية مؤسسية وتقنيات حديثة.
 - أبدى المشاركون تفاعلاً كبيراً بشأن الآفاق المستقبلية للتعاون (متوسط 4.17)، خاصة فيما يتعلق بتوسيع التعاون ليشمل الصناعات التحويلية وربطه بمبادرة الحزام والطريق.
- هذه النتائج تدعم ما استخلصه البحث من الإطار النظري والتحليل السابق، وتؤكد صحة فرضية البحث حول الدور الحيوي للدبلوماسية الاقتصادية في استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

خلص البحث إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تعد مدخلاً استراتيجياً لتحقيق استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين. فقد أظهرت الدراسة النظرية أن الشراكة بين البلدين لم تقتصر على التبادل التجاري، بل تطورت لتصبح علاقة استراتيجية طويلة الأمد، تعتمد على أدوات دبلوماسية فعالة مثل الاتفاقيات الثنائية، اللجان المشتركة، والحوار المستمر لتقليل المخاطر السياسية والاقتصادية. وأكد التحليل التطبيقي (الاستبيان) أن غالبية المشاركين يرون أن الدبلوماسية الاقتصادية تساهم بشكل ملموس في استدامة التعاون النفطي، مع وجود تحديات محتملة تشمل التقلبات السياسية الإقليمية والقضايا البيئية، والتي يمكن التعامل معها من خلال آليات دبلوماسية منظمة واستراتيجيات مرنة. كما أظهرت النتائج أن هناك آفاقاً مستقبلية واعدة للتعاون، خاصة في توسيع الشراكة لتشمل الصناعات النفطية التحويلية وربطها بمبادرات تنموية مثل الحزام والطريق.

ثانياً: نتائج البحث

1. يشكل قطاع النفط عنصراً استراتيجياً محورياً في العلاقات العراقية-الصينية، ويعد وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي على المدى الطويل.
2. أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية في تحويل التعاون النفطي من علاقات تعاقدية قصيرة الأمد إلى شراكة استراتيجية مستدامة.
3. أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية المشاركين (متوسط 4.23) يرون أن أدوات الدبلوماسية الاقتصادية فعالة في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار النفطي.
4. أبرزت الدراسة التحديات التي تواجه التعاون، أبرزها المتغيرات السياسية، القضايا البيئية، والتقلبات الاقتصادية، والتي يمكن مواجهتها عبر استراتيجيات دبلوماسية مؤسسية وتقنيات حديثة.
5. أبدى المشاركون تفاعلاً كبيراً بشأن آفاق التعاون المستقبلية، لا سيما توسيع الشراكة لتشمل الصناعات التحويلية وربطها بمبادرة الحزام والطريق (متوسط 4.17).

ثالثاً: توصيات البحث



1. تعزيز الدور المؤسسي للدبلوماسية الاقتصادية العراقية في قطاع النفط، من خلال تطوير الكوادر المتخصصة وربط العمل الدبلوماسي بالسياسات الاقتصادية الوطنية.
2. تنوع صيغ التعاون النفطي مع الصين لتشمل الصناعات النفطية التحويلية ومشاريع البنية التحتية، بما يرفع القيمة المضافة للاقتصاد العراقي.
3. إدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في الاتفاقيات النفطية لضمان استدامة التعاون على المدى الطويل.
4. الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتعزيز الربط بين التعاون النفطي والمشاريع التنموية في العراق.
5. تشجيع الدراسات التحليلية والتطبيقية المستقبلية حول الدبلوماسية الاقتصادية والطاقة لدعم صناعات القرار برؤى علمية موضوعية.
6. إجراء استبيانات دورية مع الخبراء والمختصين لتقييم فعالية السياسات الدبلوماسية والاقتصادية، ومواكبة المتغيرات السياسية والاقتصادية.

الاستنتاج

- استنادًا إلى التحليل النظري للبحث ونتائج الدراسة الميدانية (الاستبيان)، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:
1. الدبلوماسية الاقتصادية أداة أساسية لاستدامة التعاون النفطي: أثبت البحث أن استخدام أدوات دبلوماسية منظمة مثل الاتفاقيات الثنائية، اللجان المشتركة، والحوار المستمر يساهم بشكل فعال في تقليل المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة بالشراكة النفطية بين العراق والصين.
 2. التعاون النفطي مع الصين يمثل خيارًا استراتيجيًا: نتائج الاستبيان أظهرت اتفاقًا واسعًا بين المشاركين على أن العلاقة النفطية بين البلدين تمثل شراكة استراتيجية طويلة الأمد، تتيح للعراق تعزيز موقعه الاقتصادي وتنويع مصادر الاستثمار.
 3. التحديات السياسية والبيئية قابلة للمعالجة: رغم وجود تحديات مثل المتغيرات السياسية الإقليمية والقضايا البيئية، فإن توظيف أدوات دبلوماسية وتقنيات تنظيمية مناسبة يمكن أن يقلل من أثارها ويحافظ على استدامة التعاون.
 4. الآفاق المستقبلية واعدة: هناك إمكانات كبيرة لتوسيع التعاون لتشمل الصناعات النفطية التحويلية وربطها بمبادرات تنمية استراتيجية مثل الحزام والطريق، مما يعزز القيمة الاقتصادية ويضمن استدامة الشراكة على المدى الطويل.
 5. أهمية رصد ومتابعة التطورات: توصي الدراسة بإجراء استبيانات دورية وتحليلات مستمرة لقياس فاعلية السياسات الدبلوماسية والاقتصادية، لضمان قدرة العراق على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية وضمان استدامة التعاون النفطي.
- وبالتالي، يؤكد البحث أن الدبلوماسية الاقتصادية ليست خيارًا ثانويًا، بل ضرورة استراتيجية للحفاظ على الشراكة النفطية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

المصادر

- [1] Sulima, Y. M., Onuchak, L. V., Diachuk, O. V., Chuprii, L. V., & Verkhovtseva, I. G. (2022). Value component of the dialogical approach in international relations. *Journal of Community Positive Practices*, (SI), 126-140.
- [2] Pinilla-De La Cruz, G. A., Rabetino, R., & Kantola, J. (2022). Unveiling the shades of partnerships for the energy transition and sustainable development: Connecting public-private partnerships and emerging hybrid schemes. *Sustainable Development*, 30(5), 1370-1386.
- [3] Khan, A., Singh, S., Singh, B., & Kaur, A. (2023). Theoretical Underpinnings of Energy Security and Energy Diplomacy in Global Context: Reconnoitring India's Position. In *India's Energy Diplomacy in Eurasia: Geopolitical and Geo-economic Perspectives* (pp. 1-56). Singapore: Springer Nature Singapore.
- [4] Bekheet, H. N., Al Sudany, N. K., & Najm, S. S. (2023). Iraqi economy and renewable energy projects between economic necessity and investment challenges. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 8(8), 71.
- [5] Odgaard, O., & Delman, J. (2014). China's energy security and its challenges towards 2035. *Energy Policy*, 71, 107-117.
- [6] Abed, K. J., & Mohammed, A. J. (2022). The Role of Oil Bargains in the Rentierism of the Iraqi Economy under the Iraqi-Chinese Agreement. *Special Education*, 1(43).
- [7] Cramaro, A. (2024). Economic Security Through Diplomatic Strategies: Insights from International Relations and Political Science.
- [8] Ibekwe, K. I., Etukudoh, E. A., Nwokediegwu, Z. Q. S., Umoh, A. A., Adefemi, A., & Ilojiana, V. I. (2024). Energy security in the global context: A comprehensive review of geopolitical dynamics and policies. *Engineering Science & Technology Journal*, 5(1), 152-168.
- [9] Islam, M. T., & Hossen, M. B. (2025). Economic Diplomacy and Bilateral Relations: Conceptual Clarity. In *Economic Diplomacy: Reshaping Bangladesh-Latin American Diplomatic Relations* (pp. 19-44). Cham: Springer Nature Switzerland.
- [10] Chaziza, M. (2025). China's economic diplomacy towards the Gulf cooperation council states. *Journal of Contemporary China*, 34(152), 214-231.
- [11] Gatlin, K. (2024). Navigating Global Politics: The Role of Diplomacy in International Business and Economic Security.
- [12] Kazar, F. K. (2023). The Reality of The Iraqi Economy and Foreign Direct Investment. *Indonesian Journal of Humanities and Social Sciences*, 4(3), 891-908.



World Economics & Finance Bulletin (WEFB)

Available Online at: <https://www.scholarexpress.net>

Vol. 56, March, 2026

ISSN: 2749-3628,